



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

أ.د. نبيل المرسومي *: مستقبل أوبك بلس في السوق النفطية العالمية

في البدء ينبغي الإشارة الى ان منظمة أوبك قد تأسست عام 1960 بمبادرة من العراق، والتي تضم الآن 13 دولة من الدول المصدرة للنفط في العالم، وهي : السعودية وإيران والعراق والإمارات وفنزويلا والجزائر وانغولا والكونغو وغابون وايران وليبيا ونيجيريا ,وغينيا الاستوائية ، وتهدف المنظمة لزيادة عائدات بيع النفط في السوق العالمي للدول الأعضاء. لقد استهدفت الاوبك من وراء تأسيسها تحقيق مايلي :

- 1- تحقيق الاستقرار في اسعار النفط الخام المصدر الى السوق العالمية .
 - 2- ضرورة تنظيم معدلات الانتاج من اجل دعم مستوى الاسعار.
 - 3- زيادة العوائد النفطية للدول المنتجة للنفط الاعضاء في الاوبك .
- وقد أنتجت هذه البلدان في نهاية الثمانينات من القرن العشرين حوالي ثلث النفط العالمي المطروح في الأسواق. تضم اوبك مجموعة من البلدان المتباينة في كل شئ عدا النفط : فهي مختلفة طبيعيا : الجزائر اكبر مساحة من الكويت بمائة مرة . ومتباينة سكانيا : سكان ايران اكبر بنحو 70 مرة من سكان قطر . كما انها تختلف من حيث مقدار احتياطياتها النفطية : احتياطيات السعودية اكبر بحوالي 265 مرة من احتياطيات الغابون . فضلا عن التباين في مستويات المعيشة ، وطبيعة الانظمة السياسية .



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

اما أوبك بلس فهو اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة عضوة في الأوبك، إضافة الى 10 دول نفطية أخرى من خارج اوبك وهي : روسيا والبحرين وعمان والسودان وجنوب السودان وكازاخستان واذربيجان والمكسيك وبروناي وماليزيا . جرى التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016 عندما أجبرت ظروف السوق الصعبة حينها روسيا وباقي المنتجين على التعاون مع «أوبك» لإعادة استقرار السوق، لأن سوق النفط من الناحية العملية لا تستطيع العمل بشكل صحيح من دون قيادة. ولأن القيادة الفعلية تتعلق بحجم إنتاج كل دولة وتأثيرها، كان من الطبيعي أن تقود السعودية وروسيا هذا التحالف. ومن المفارقات أن روسيا وشركاتها النفطية كانت تشكك بصورة مستمرة في فاعلية التعاون مع أوبك، ورفضت روسيا التعاون مع أوبك في حالات عديدة سابقة رغم كل الدعوات التي وجهتها أوبك لها لفعل شيء في كل مرة يختل توازن السوق. لكنّ روسيا لم يعد بإمكانها تجنب أوبك، لأن الولايات المتحدة أصبحت مؤثرة جداً في السوق بفضل النفط الصخري، وليس بإمكان روسيا مواجهة هذا التطور من دون أوبك. وساعد في هذا التقارب السياسي السعودي - الروسي، إذ أصبحت الزيارات الرسمية والتجارية بين البلدين أمراً ثابتاً في السنوات التي تلت نشوء التحالف، وانفتحت شهية «أرامكو السعودية» على الاستثمار في روسيا وانفتحت شهية الصناديق السيادية الروسية للبحث عن استثمارات في السعودية.

في اجتماعات "أوبك بلس"، يتم تحديد حجم ضخ النفط في السوق العالمي، وحصّة كل دولة من الإنتاج للحفاظ، على أسعار متزنة، ولضمان ألا يؤدي لإغراق السوق. كما ويضمن للدول مكاسب اقتصادية. وفي أوقات الأزمات، يفترض أن يعلن كل اجتماع لمنظمة أوبك حجماً إجمالياً للخفض.

وقد توافقت دول أوبك خلال اجتماع في الجزائر في عام 2016 بشكل مبدئي على تخفيض إنتاجها للمرة الأولى منذ عام 2008 بهدف تحسين أسعار النفط بعد انخفاضات قياسية شهدتها الأسعار خلال عامي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

2014 و 2015 وصلت في بعضها إلى 70 %، بسبب زيادة المعروض. اذ انخفض سعر برميل النفط الخام من 100 دولار الى 30 دولارا .

احدى مبررات اتباع استراتيجية حصة السوق هو عدم رغبة اوبك والسعودية بشكل خاص, من جهة, والمنتجين من خارج اوبك, من جهة أخرى, تحمل عبء خفض الإنتاج, اذ اسفرت المباحثات عن إخفاق في التوصل إلى تنسيق حول خفض الإنتاج لدعم أسعار النفط, غير أن هبوط أسعار النفط إلى مستويات متدنية أحدث نقطة انعطاف خطيرة طالت جميع المنتجين بدون استثناء, وهو ما اشعرهم بضرورة التوصل إلى اتفاق حول خفض الإنتاج, إذ كان ضغط انخفاض الأسعار يدفع باتجاه التعاون والتنسيق , وبعد سنتين من الإنتاج بدون قيود تم الاتفاق في 30 تشرين الثاني عام 2016 بين أعضاء اوبك على خفض الإنتاج بواقع (1.2) مليون ب/ي, ليصل مستوى إنتاج المنظمة إلى (32.5) مليون ب/ي ويسري تطبيق خفض الإنتاج ابتداءً من الأول من كانون الثاني 2017, ولمدة 6 اشهر قابلة للتمديد, ويكون التخفيض موحداً بنسبة(4.5%) في إمدادات كل عضو, وتم إعفاء ليبيا ونيجيريا من خفض الإنتاج, وفي العاشر من كانون الاول من عام 2016 تم الاتفاق بين منظمة اوبك وروسيا والمكسيك وكازاخستان واذربيجان وماليزيا ومنتجين اخرين, على التعاون في خفض الإنتاج, وأطلق على هذا الاتفاق اوبك بلس, ووافقت روسيا والمنتجون الاخرون على خفض الإنتاج بحدود (600) الف ب/ي, وتعهدت روسيا ان تخفض الإنتاج بواقع (300) الف ب/ي, في حين يتحمل المنتجون الاخرون كمية الخفض المتبقية, واستمر العمل بهذا الاتفاق حتى نهاية عام 2017, وتم الاتفاق على استمرار التعاون على خفض الإنتاج إلى نهاية عام 2018. وأسهم التوصل إلى اتفاق اوبك بلس بعودة اوبك إلى استراتيجيتها في دعم الأسعار, ونتيجة الاتفاق المذكور وخفض الإنتاج ارتفع متوسط السعر الفوري لسلة خامات اوبك إلى ما يقارب (52) دولاراً عام 2017 ثم إلى نحو (70) دولاراً عام 2018 بعد ان كان بلغ (40) في عام 2016. اي بحدود (11.8)



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

دولار, غير ان متوسط أسعار النفط لم تصل إلى ما كانت عليه قبل الصدمة في النصف الثاني من عام 2014.

يمكن تأشير النقاط الايجابية في اتفاق اوبك بلس وهي :

اولاً:- ان اتفاقية منظمة اوبك مع المنتجين الاخرين أسهمت في تقليص الفائض الذي كانت اسواق النفط تعاني منه منذ عام 2014, وبسبب تقليص الفائض الموجود في السوق حققت الدول المنتجة عوائد مالية مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك نتيجة الارتفاع الحاصل في مستوى أسعار النفط, ومعنى ذلك تحسن الاوضاع المالية والاقتصادية لبلدان اوبك بلس.

ثانياً:- من المؤشرات المهمة لاتفاق اوبك بلس هو تراجع مخزونات النفط العالمية منذ سريان مفعول الاتفاق, إذ انخفضت مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار (234) مليون برميل خلال المدة من كانون الثاني عام 2017 إلى نيسان عام 2018 وشكلت الولايات المتحدة أكثر من نصف هذا الانخفاض, اذ انخفضت مخزونات النفط الخام والسوائل الأخرى بمقدار (162) مليون برميل خلال المدة المذكورة. وبحلول نهاية نيسان عام 2018 كانت مستويات المخزون في كل من منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية والولايات المتحدة أقل من المتوسطات في نيسان 2013 - أبريل 2017 .

ثالثاً:- سمحت العودة إلى استراتيجية الدفاع عن الأسعار في تأطير وتنسيق التعاون بين منظمة اوبك والمنتجين الاخرين وبشكل اساسي روسيا الاتحادية, وهي المرة الأولى في تاريخ اوبك يستمر فيها التعاون مع المنتجين من خارج اوبك لمدة تزيد على السنتين, ويمكن القول ان هذا التعاون من خارج اوبك خفف عبء التخفيض في حال لو تحملت منظمة اوبك وحدها ذلك, ويعد حالة صحية للتنسيق في المساهمة في استقرار السوق النفطية.



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

انهيار أسعار النفط عام 2020

أصابت صناعة النفط العالمية صدماتان في آن واحد على صعيدي العرض والطلب خلال شهر آذار 2020، إذ خفض وباء كورونا من استهلاك الوقود وزادت حدة المنافسة السوقية بين المنتجين، إذ أدت إجراءات العزل العالمية إلى انهيار غير مسبوق في الطلب على النفط وصل إلى نحو 30 مليون برميل يوميا، وفي مقابل صدمة الطلب بهذا الحجم الهائل ظهرت تخمة عرض هائلة بسبب الغاء أوبك جميع القيود على إنتاجها اعتبارا من الأول من نيسان بعد ما رفضت روسيا تأييد خفض إضافي للإمداد قدره 1.5 مليون برميل يوميا حتى حزيران 2020، ويعني انهيار الاتفاق أنه سيكون بوسع أعضاء أوبك والمنتجين من خارجها نظريا الضخ كما يحلو لهم في سوق متخمة أصلا. وزادت السعودية والامارات والكويت من انتاجها، وتتمتع السعودية بقدرات إنتاجية أكبر، بفضل حوالي مليوني برميل في اليوم من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة. وسعت شركة أرامكو إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية من 12 إلى 13 مليون برميل يوميا، غير ان السعودية لا تستطيع ان تنتج في المدى القريب أكثر من 10.700 مليون برميل يوميا وهي لم تختبر بعد الإنتاج بمستوى 11 مليون برميل يوميا. لكن السعودية تستطيع استخدام مخزونات النفطية التي تصل إلى 155 مليون برميل لزيادة الإمدادات في وقت قصير جدا إلى مستوى 12.3 مليون برميل يوميا، إذ تقوم السعودية بتخزين الخام قرب محاور الاستهلاك في روتردام وأوكيناوا وميناء سيدي كيرير المصري. كل ذلك أدى إلى انهيار كبير في أسعار النفط الخام، وهو ما دفع ترامب إلى الاتصال بالسعودية وروسيا لعقد اجتماع جديد لأوبك+ لتخفيض انتاج النفط بمقدار 10 ملايين برميل يوميا من اجل معالجة التخمة النفطية ودفع الأسعار للأعلى بعد المعاناة الشديدة لمنتجي النفط الصخري الأمريكي المرتفع الكلفة، وقد عقد اجتماع أوبك+ في 6 نيسان 2020 وتمخض عنه تخفيض الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا لكنه لم يحل دون فقدان سعر النفط لحوالي 60% من قيمته إذ انخفض الخام



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

الأمريكي الى 18 دولار وخام برنت الى 22 دولار في الأسبوع الأخير من نيسان . وقد فاقم من تدهور السوق النفطية الدور الكبير للمضاربات والافتقار الى سعات تخزينية كافية في المراكز الثابتة والعائمة النفطية من خلال المتاجرة بالبراميل الورقية .

كانت المؤشرات النفطية لأوبك واوبك بلس قبل الجائحة كالآتي :

انتاج منظمة أوبك = 27.770 مليون برميل يوميا

انتاج روسيا والدول الأخرى التي تسمى بلس = 18.310 مليون برميل يوميا

مجموع انتاج أوبك بلس = 46.080 مليون برميل

وكان اتفاق تخفيض الإنتاج بنسبة 10 في المئة من الإنتاج العالمي الذي نفذته أوبك بلس في عام 2020 قد جاء لإنقاذ السوق من الانهيار، بعد أن أدت حرب الأسعار بين روسيا والسعودية، وتداعيات الانكماش الاقتصادي العالمي الناجمة عن تداعيات فايروس كورونا إلى هبوط أسعار العقود في شهري اذار/مارس ونيسان/أبريل 2020 إلى ما دون 10 دولارات للبرميل، وسجلت تسويات عقود خام غرب تكساس في الولايات المتحدة قيمة سلبية لأول مرة في التاريخ.

اتفقت مجموعة أوبك+ على خفض الإنتاج العالمي بواقع عشرة ملايين برميل يوميا ستتقلص بين يوليو (تموز) وديسمبر (كانون الأول) إلى ثمانية ملايين برميل يوميا، ثم يجري تخفيفها مجدداً إلى ستة ملايين برميل يوميا بين كانون الثاني 2021 و نيسان 2022. ويتوقف الاتفاق النهائي على انضمام المكسيك التي رفضت خفض إنتاجها بواقع 400 ألف برميل يوميا من مستوى إنتاج تشرين الأول/أكتوبر 2018 وتطالب بتخفيض 100 الف برميل فقط . وتوزعت تخفيضات الانتاج على النحو الآتي : السعودية وروسيا 2,508 مليون برميل يوميا لكل منهما والعراق 1.060 مليون والامارات 720 الف برميل و الكويت 640 الف برميل وكازاخستان ونايجيريا 400 الف برميل لكل منهما و أذربيجان 164 الف برميل . وقد تم اعفاء



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

ايران وليبيا وفنزويلا من التخفيضات . وعلى وفق حصة العراق الجديدة سيتراجع انتاج العراق من 4.6 مليون برميل الى 3.540 مليون برميل يوميا ومن ثم ستراجع صادراته من 3.5 مليون الى 2.440 مليون برميل يوميا وهو ما يستلزم ارتفاع الأسعار الى مستوى 41 دولارا للبرميل لكي يحافظ العراق على نفس مستوى عائداته النفطية في شهر آذار الماضي والبالغة نحو 3 مليارات دولار والتي لا تكفي لتغطية الرواتب وحدها

هل كان توزيع الحصص عادلا في اجتماع أوبك+ ؟

المعيار الذي تم اعتماده في توزيع حصص تخفيضات الإنتاج البالغة 23% من انتاج كل دولة في أوبك+ هو مستويات انتاج شهر أكتوبر 2018 كمستوى انتاج أساس في ضوءه تم توزيع الحصص وهو اجراء غريب ومريب أيضا لان المفروض ان يكون المعيار هو الشهر الذي سبق انهيار الأسعار وليس بالرجوع الى عام 2018 ومع ذلك فقد تم استثناء حصة السعودية وروسيا من هذا المعيار وتم تحديد انتاجهما بمستوى 11 مليون برميل وهو ما حقق للسعودية ميزة اذ ان انتاجها قبل انهيار الأسعار كان 9.7 مليون برميل يوميا وهو ما يعني ان التخفيض الفعلي في حصة السعودية لم يكن 2.5 مليون برميل وانما 1.2 مليون برميل . اما روسيا فقد تم استثناء المكثفات من حصتها وتُدخل روسيا المكثفات - وهي نوع خفيف عالي الجودة من النفط الخام - غالبا ما يُستخلص خلال إنتاج الغاز- في أرقام إنتاجها من النفط الخام . يصل إنتاج روسيا من مكثفات الغاز 833 ألف برميل ومن الممكن ان يرتفع هذا الرقم مع تدشين روسيا حقول غاز جديدة في القطب الشمالي وشرق سيبيريا وفتحها خط أنابيب لنقل الغاز إلى الصين، وعلى ذلك فإن حصة روسيا الحقيقية من التخفيض ليس 2.5 مليون وانما اقل من 1.7 مليون برميل .



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

وكان على الوفد العراقي ان يستغل هذه الحقائق في الضغط لتخفيض حصته كما فعلت المكسيك وكان من الممكن ان يطالب بعدم ادراج حصة كردستان ضمن انتاج العراق الإجمالي نظرا للظروف الراهنة التي تدفع الإقليم الى عدم الامتثال للمركز وكان يمكن بهذا الاتجاه ان تخفض حصة العراق ما بين 150 الى 200 الف برميل يوميا .

لماذا رفضت الامارات اتفاق أوبك بلس ؟

أوقفت الإمارات مؤخراً مشروع اتفاق تدعمه السعودية وروسيا لزيادة إنتاج أوبك بلس يملووني برميل يومياً بحلول نهاية 2021، وتمديد بقية القيود القائمة إلى نهاية 2022 ، اذ تنتهي قيود الإنتاج الحالية في أوبك+ في نيسان 2022، لكن الآن تريد كل من السعودية وروسيا، بدعمٍ من جميع الدول الأخرى في أوبك+، مد الاتفاقية حتى نهاية العام المقبل. وقد رفضت الإمارات توسيع نطاق الاتفاقية ما لم يتغير خطها الأساسي، وتقول الإمارات إن مستوى انتاجها الحالي، والذي تحدد في نيسان 2020 بنحو 1.170 مليون برميل يومياً، منخفض للغاية، وأنه ينبغي أن يصل إلى 3.8 مليون برميل يوميا . وفي الوقت الذي تؤيد فيه الامارات زيادة الإنتاج بمعدل 400 الف برميل يوميا شهريا من آب ولغاية نهاية العام 2021 غير انها ترى ان مد الصفقة حتى نهاية عام 2022 غير ضروري حالياً اذ لا يزال هناك 8 أشهر في الاتفاقية الحالية، وتقول الإمارات انها تمتلك طاقة إنتاجية نفطية تقدر بأكثر من 4 ملايين برميل وستزيد من إنتاجها ليصل إلى 5 ملايين برميل في اليوم مع نهاية 2030". لكن معظم دول أوبك وشركائها يمتلكون أيضا حصصا إنتاجية فائضة أكثر، خصوصا المملكة العربية السعودية والعراق والكويت. وتزيد بأكثر من 9 ملايين برميل في اليوم. مع التخوف من دخول هذه الكميات التي ستقلب موازين الإمدادات النفطية من دول أوبك بلس .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

وباختصار يمكن ان يعزى رفض الإمارات للاقتراح السعودي- الروسي لأربعة أسباب، الأول اتهام السعودية وروسيا بالمبالغة في حصة كل منهما على حساب الدول الأخرى. والثاني هو المطالبة بإعادة احتساب حصة الإمارات عند نقطة أعلى من تلك التي تم على أساسها اتفاق نيسان/ابريل، والتي تبلغ 3.170 مليون برميل يوميا، حسب متوسط إنتاج تشرين الأول/أكتوبر 2018 الذي تم على أساسه احتساب حصص الإنتاج وكمية التخفيضات لجميع الدول المنتجة. وتبلغ الحصة الأساس التي تطالب بها الإمارات 3.8 مليون برميل يوميا. والسبب الثالث هو رفض الربط بين تمديد الاتفاق وبين زيادة الإنتاج في شهر آب/أغسطس، على أن تدعو أوبك فيما بعد إلى اجتماع مستقل لمناقشة موضوع الحصص. أما السبب الرابع فهو رفض تمديد العمل بتخفيضات الإنتاج إلى ما بعد نيسان/أبريل 2022 وذلك على خلاف رغبة السعودية وروسيا في تمديد العمل بالاتفاق إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022.

وقد يكون هذا الاختلاف في الرؤى والمواقف بين الإمارات والسعودية انعكاس لطبيعة التنافس الاقتصادي بينهما اذ يمكن ان يُنظر إلى تهديد السعودية بمنع الشركات المتعددة الجنسيات من الحصول على العقود الحكومية المربحة، ما لم تنقل مقراتها الرئيسية إلى الرياض، بوصفه هجوماً ضمناً على دبي، المركز التجاري للإمارات، التي تتمركز فيها معظم هذه الشركات، كما ان سياسات السعودية الرامية الى ترسيخ أسس اقتصاد سياحي منافس للإمارات، باتباع سياسة انفتاحية داخلية عنوانها الترفيه، وتحرير المرأة، وإقامة مدينة "نيوم" على البحر الأحمر شمال المملكة لتكون منافسة لدبي في كل شيء، خاصة وأن 50% من زوار دبي هم من السعوديين. فضلا عن ان السعودية قد أعلنت مؤخرا عن تعديل قواعد الاستيراد من دول الخليج، في إجراء تعتبر الإمارات المتضرر الأكبر منه، ويستبعد القرار، السلع المنتجة في المناطق الحرة أو التي تستخدم مكونات إسرائيلية من امتيازات جمركية تفضيلية تقدمها المملكة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ونص القرار السعودي على أن "كل البضائع المنتجة في المناطق الحرة بالمنطقة



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

لن تعتبر محلية الصنع. ويشمل القرار أيضا استبعاد "البضائع التي يدخل فيها مكون من إنتاج إسرائيل، أو صنعته شركات مملوكة بالكامل أو جزئيا لمستثمرين إسرائيليين، أو شركات مدرجة في اتفاق المقاطعة العربية لإسرائيل." وتعتبر المناطق الحرة، إحدى المكونات الرئيسية لاقتصاد الإمارات، كما أنها والبحرين، العضوان الوحيدان في مجلس التعاون الخليجي اللذان يرتبطان باتفاقيات تطبيع وتعاقدات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل.

وستؤدي هذه الإجراءات السعودية الى خسارة فادحة للإمارات، التي تعتمد على السوق السعودية في تصريف النسبة الأكبر من صادراتها غير النفطية. السعودية بالنسبة للإمارات هي الشريك التجاري الأول عربيا، والثالث عالميا، لكنها الشريك الأول عالميا فيما يتعلق بتجارة التصدير وإعادة التصدير «العبور» للسلع غير النفطية. وقد بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما عام 2019 حوالي 31 مليار دولار. السياسة التجارية السعودية الجديدة ستؤثر سلبا على الشركات في الإمارات، وسيتمد أثرها إلى الشركات الإماراتية العاملة داخل السعودية، خصوصا في مجالات التجارة والاستثمار. وتعمل في السعودية حوالي 65 شركة إماراتية كبرى في 122 مشروعا في مجالات مختلفة، بلغت قيمة استثماراتها عام 2019 حوالي 9.2 مليار دولار، مقارنة باستثمارات سعودية في الإمارات بقيمة 4.3 مليار دولار، أي أقل من نصف قيمة الاستثمارات الإماراتية.

آخر مظاهر الخلاف برزت قبل أيام، إذ أعلنت السعودية وقف الرحلات الجوية مع الإمارات، بحجة التحوط من مخاطر انتشار فيروس كورونا. وتسيطر الإمارات على خطوط النقل الجوي للركاب والبضائع بين البلدين، عن طريق شركتيها الرئيسيتين للطيران، « الإمارات والاتحاد» كما تمثل الرحلات الجوية من وإلى السعودية من أكثر الخدمات الجوية ربحية. وتستحوذ طائرات «الإمارات» و «الاتحاد» على 68.5 في المئة من الرحلات الجوية بين البلدين، في حين يبلغ نصيب «الخطوط السعودية» 31.5 في المئة فقط.



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

ولا شك أن قرار وقف الرحلات الجوية سترك أثرا ماليا سيئا على الشركتين الإماراتيتين. وعندما تستأنف حركة الطيران، ستكون السعودية قد أعدت نفسها، بإنشاء ناقل جوي وطني جديد، بجانب الخطوط السعودية، وتطلب إعادة التفاوض على حصص شركات الطيران العاملة بين البلدين. ومن المرجح أن تصر السعودية على زيادة حصة شركاتها في رحلات الطيران إلى 50 في المئة على الأقل، وإعادة توزيع امتيازات السفر على الخطوط الداخلية، بما يمنح الشركات الوطنية الأفضلية على الشركات الأجنبية ومنها الإماراتية.

هل سترجع حرب أسعار النفط مرة أخرى ؟

من الصعب جدا تكرار ما حصل في العام 2020 من حرب أسعار طاحنة في السوق النفطية العالمية لاسباب عديدة منها : أولا أن ما حدث في العام 2020 من انهيار كبير لأسعار النفط ووصوله إلى مستويات متدنية لم يصلها منذ عقود من الزمن لا يمكنه أن يتكرر فقد كان بسبب ضعف الطلب وإغلاقات الدول لمصانعها وشركاتها وهذا درس استفادت منه وبالتالي تأقلمت على تسيير أعمالها بطرق تخفف من وطأة الإغلاق لو حدث مجددا, كما كان لضخ كميات كبيرة من الدول المنتجة سواء للنفط الخام أو الصخري دور في انهيار الأسعار بعد فشل التوصل إلى اتفاق في مستويات الإنتاج وكان أول المتأثرين منه هي الدول المنتجة في المقام الأول خاصة أن أغلبية الدول تعد تكلفة إنتاج النفط لديها عالية بل بعضها اضطر لبيع البرميل بأقل من سعر التكلفة وهي ضربة مؤلمة لن يعملوا على تكرارها. ثانيا : ان المصالح العالمية في سوق النفط أكبر من الخلاف السعودي – الإماراتي. لذلك فإن حرب الأسعار، إن وقعت، فإنها لن تستمر طويلا، لسببين، أولهما أن الدول الصناعية بما في ذلك الولايات المتحدة تفضل الاستقرار على التوتر وخاصة ان انهيار أسعار النفط يؤثر سلبيا على صناعة النفط الصخري الأمريكي . والثاني هو أن الإمارات، التي فجرت الخلاف لن تستطيع الصمود في حرب أسعار، في مواجهة السعودية وروسيا مجتمعتين، وستضيق على



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

نفسها وعلى الآخرين فرصة الاستفادة من التعافي الاقتصادي، وحرمان المنتجين من جني أرباح عالية في فترة قوة الطلب وتوقعات ارتفاع الأسعار إلى 80 دولاراً على الأقل مع نهاية العام الحالي . ثالثاً : أن أسعار النفط ما زالت تسير بموجة صاعدة قد يتخللها بعض التراجعات الطبيعية التي قد تكون الأحداث والخلافات في "أوبك" أحد مسبباتها لكن لا يوجد حتى الآن على الأقل إشارات تشير إلى كسر النفط لمساره الصاعد ودخوله في موجة هابطة بسبب ارتفاع الطلب كما وردت تقارير من عدة جهات دولية بأن الطلب سيزداد خلال العامين المقبلين. وتتلقى الأسعار دعماً من انتشار اللقاحات ومن تعافي الطلب السريع في موسم الصيف، بعد رواج حركة التنقل والسفر والسياحة، بينما تكبح المكاسب السعرية السلالة الجديدة من متغير الفيروس "دلتا"، رغم حالة القلق من احتمال عودة بعض المنتجين إلى اقتناص الحصص السوقية بعد التحرر من قيود الإنتاج .

مستقبل أوبك بلس في ظل الخلاف الإماراتي – السعودي

تحتل الإمارات المرتبة الرابعة في صفوف منتجي أوبك بلس الـ 23 خلف روسيا والسعودية ثاني وثالث أكبر منتجي النفط في العالم ، والعراق. وتنتج الإمارات أكثر بقليل من 7% من إجمالي إنتاج دول أوبك بلس الخاضعة لنظام الحصص، باستثناء إيران وفنزويلا وليبيا . سيؤدي العجز عن التوصل لاتفاق بين الإمارات والسعودية ومعها كل دول أوبك بلس الأخرى الى تضيق الخناق على السوق المتأزم بالفعل، ما سيرفع أسعار النفط الخام بشدة. لكن ثمة تصور درامي آخر مُحتمل، وهو أن تنهار وحدة أوبك+ بالكامل، الأمر الذي سيُمثل خطراً على السوق النفطية التي ستشهد اضطرابات واسعة في أسعار النفط العالمية لأنه بذلك كل دولة ستنتج وفقاً لما تراه، وهو ما يضر سعر برميل النفط في المدى القصير. إذا لم يتم الاتفاق سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في الأسعار أيضاً؛ لأن الاتفاقية



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

القديمة تقلل من حجم الإمدادات في السوق العالمي. وهنا حدوث أي من الحالتين سيؤدي إلى الارتفاع في الاسعار قياسا على انخفاض المعروض مقارنة بالطلب. اذ من دون اتفاق، سيكون مستوى إنتاج اوبك بلس في أغسطس/آب المقبل أو حتى بعده مماثلا للإنتاج في يوليو/تموز، هذا ما ألمح إليه وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان عبر "بلومبيرغ تي في" (Bloomberg tv) ، مما دفع سعر الخام المرجعي في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي منذ 2014 ليبلغ 77 دولارا للبرميل تقريبا، لأن السوق كانت تتوقع زيادة الإنتاج بعض الشيء على الأقل. إن عدم التوصل إلى اتفاق حول زيادة الإنتاج في أغسطس/آب وبعده سترك السوق في حالة نقص أكثر من السابق، اذ أن الطلب سيتحسن مع تقدم حملات التلقيح.

ينبغي الاشارة الى الخطر الأول على اوبك بلس هو انسحاب الإمارات من صفوفه على غرار قطر في 2018 والإكوادور في 2019، لكن الطلاق بعيد الآن والمحادثات تتواصل في الكواليس لرأب الصدع وايجاد حل مناسب للأطراف المتنازعة كافة . فيما حثت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على ايجاد "حل توفيقى" في محادثات أوبك بلس المتعثرة بشأن إنتاج النفط. يبدو ان سيناريو التهدئة سيخفف من حدة الخلافات بين الامارات والسعودية بدل من الاستمرار في التصعيد، سواء على الصعيد الاعلامي أو السياسي، ويعزز إمكانية تحقق هذا السيناريو سلوك الطرفين المعتاد في التعامل مع كثير من القضايا المتداخلة؛ إذ اعتادت الرياض التغافل عن بعض تجاوزات الإمارات سواء ضمن عمليات التحالف أو في قضايا أخرى من أجل أن تحافظ على علاقتها بها، والإمارات أيضاً تعتمد على سياسة النفس الطويل، وهو ما يدفعها في كثير من الأحيان إلى تجنب الصدام مع السعودية. لكن ثمة عوامل تضعف إمكانية تحقق هذا السيناريو؛ وهي أن كل من الرياض وأبو ظبي تتنافسان في نفس المجال الحيوي والجغرافي، وهو ما يفسر مستوى الانتقادات المتبادلة بين الطرفين، فالخلاف في حقيقة الأمر لا يتعلق بخلافات أوبك، أو بمنع استيراد البضائع الإماراتية ومنع السفر إليها، بل يتعلق بأن الإمارات بدأت



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

تشعر أنها أصبحت قوة منافسة للسعودية . وهناك سيناريو آخر وهو السيناريو المرجح، ويفترض هذا السيناريو استمرار العلاقة بين البلدين، ولكن ليس بنفس الوتيرة السابقة؛ بسبب ظهور مستجدات على علاقتهما. ويعزز إمكانية تحقق هذا السيناريو تشابك المصالح الخليجية وتعقدها وارتباطها بأسواق النفط، وهو ما سيدفع أطراف دولية للتدخل من أجل منع تفاقم الوضع، مما سيدفع كل من الرياض وأبو ظبي إلى الالتزام بالأهداف المشتركة، لكن ليس بنفس الثقة المتبادلة سابقًا . وعلى ذلك يبدو ان الاحتمال المرجح هو ان اوبك بلس ستستمر على الأقل خلال مدة جائحة كورونا في أداء دورها الموازن في السوق النفطية العالمية وستستمر تحمل عبء التكييف وأداء دور المنتج المتأرجح وان الخلاف الاماراتي – السعودي سيجري احتواءه للمحافظة على مصلحة دول أوبك بلس ولمصلحة الاقتصاد العالمي عموما .
(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 12
تموز 2021

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)